

## الوضوء على ضوء الكتاب والسنة

( 69 ) وثالثاً: أنّ تثنية الكعبين لا تدلّ على أنّ المراد هما العظامان في جانبي الساق، وذلك لأنّه لو كان المراد من الكعب هو المفصل فتكون التثنية باعتبار أنّ لكل إنسان كعبين، ففي كلّ رجلٍ كعب واحد فيكون فيهما كعبان، وعند ذلك لا تكون التثنية دليلاً على أنّ المراد هو العظامان في جانبي الساق. ثم إنّ القائل لما تخيّل أنّ المراد من الكعب هو العظم المستدير تحت عظم الساق، اعترض بأنّ العظم المستدير في المفصل شيء خفيّ لا يعرفه إلاّ المتخصّص بعلم التشريح، والعظامان الناتئان في طرفي الساق محسوسان معلومان لكلّ واحد، ومناطق التكليف يجب أن يكون أمراً ظاهراً لا أمراً خفياً. يلاحظ عليه: أنّ المراد من الكعب هو نفس مفصل الساق أو قبة القدم لا العظم المستدير المستتر تحته، وهما ظاهران لكلّ إنسان. 14. اجتهاد ابن عقيل الظاهري: ذكر الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مجلة "الفصل" العدد 235 صفحة 48، أنّ عطف الأرجل بالنصب على الأيدي جائز لا مور؛ أو لها: أنّ الفصل بين المتعاطفات جاء بجملة معترضة وهي المسح بالروّوس، والاعتراض بالجملة جائز. ثانيها: أنّ هذا الاعتراض لم يأت عبثاً، بل اقتضته ضرورة ترتيب العمل في أعضاء الوضوء ومسح الروّوس قبل غسل الأرجل. ثالثها: أنّ الاعتراض بمسح الروّوس اعتراض يناسب أحكام الأرجل بعض الأحيان، لأنّها تغسل تارة وتمسح أخرى، ويمسح ما عليها

ثالثة (1) \_\_\_\_\_ 1 . ستوافقك الأحكام الثلاثة عند نقد هذا الوجه (الثالث).